استفتاء لغوي

الدكتور
عبد الرزاق محيي الدين

عن استعمال مايلي :

أ ــ عديد بمعنى كثير

ب ــ اسلوب « عندي كتبٌ عدة »

ج ــ النعت « بحقة » مصدرا حين يكون المنعوت مؤنثاً

ورد على المجمع الاستفتاء التالي ، فأحاله على لجنة الاصول فناقشته وطلبت من مقررها الدكتورعبد الرزاق محيي الدين ان يتقدم بدراسة عن الموضوع وفيما يلي نص الاستفتاء والدراسة .

١ــ الاستفتاء :

بيروت : ٢٢ــ٣ــ١٩٧٥ شارع الجامعة العربية : بناية الاسكندراني رقم ٣

الى السادة الاعلام رئيس المجمع العلمي العراقي واعضائه المحترمين

تحية واحتراما ، وبعد .

فانني ارجو اجابتي عن السؤالين الآتيين

١ــ لقد استشرت اربعة عشر مصدراً لغوياً بينها الصحاح ، ومقامات الحريري والاساس ، والمختار ، واللسان ، والقاموس ، والتاج ،والمتن ، واقرب الموارد بحثاً عن قولنا « كتب عديدة » ، فوجدتها تقول : ان العديد هو العدد .

بينما قال الراغب الاصفهاني : ان الجيش العديد : هو الكثير ، وقال اللسان : العديد : الكثرة (لم يقل : الكثير) ،وقال المعجم الوسيط : « العديد الكثير »(وقال : ما اكثر عديدهم) فلو صح قول الوسيط هذا ، ودل (العديد) على الكثرة ، لما احتجنا الى استعمال (مااكثر) ، اذ يصبح معنى الجملة : ما اكثر كثرة عددهم وهذا غير معقول .

وقال ان (العديدة) تعني الحصة ، كل من اللسان والقاموس ، والتاج ، ومد القاموس ومحيط المحيط ، واقر ب الموارد ، والمتن ، والوسيط .

وذكر أن (العِدّ) هو الكثرة كل من اللسان ، والقاموس ، والتاج ، ومحيط المحيط ، واقر ب الموارد ، والمتن ، والوسيط .

بينما ذكر التاج والمتن ان العدة هي الجماعة قلت او كثرت . ويقول «دوزي» في « مستدرك المعجمات » مدائن عدة : كثيرة . فهل يعني قولنا : «كتب عديدة » انها كثيرة ، ام يعني انها معدودة ، ام يعني كلتيهما ؟ وهل يحق لنا ان نقول : عدة كتب ، وكتب عدة ؟ واذا كان لايحق لنا ذلك فما هو المانع ؟

٢ــ هل يحق لنا ان نقول : هذه هي دعوته الحقة الى الجهاد ، ام يجب ان نقول : دعوته الحق الى الجهاد ؟

ذكر العلامة الاستاذ عباس حسن في النحو الوافي ٣ / ١٨٠ ، و ١٨٣/٣ و ٢٠١ / ٣ ان المصدر لا دلالة له على تذكير او تأنيث ،وانه « يدل في الغالب على مجرد الحد ث . »

اي : يدل على امر معنوي محض ، لاصلة له بزمان ، ولا بمكان ، ولا بذات ولا بعلمية ، ولا بتذكير او تأنيث ، ولا بافراد ، او تثنية ، او جمع او غيره .

ويقول العلامة مصطفى الغلاييني في « جامع الدروس العربية » ٣ / ٢٢٥ : « المصدر الموصوف به يبقى بصورة واحدةللمفرد ،والمثنى ،والجمع والمذكر والمؤنث فنقول : رجل عدل وامرأة عدل ، ورجلان عدل ، وامرأتان عدل ، ورجال عدل ونساء عدل » .

وكلمة (الحق) هي مصدر : ولكن القاموس ، والتاج ، والمد ، ومحيط المحيط ، واقر ب الموارد والوسيط تقول ان مصادر الفعل حق يحق او يحق هي : حقة ، وحق ، وحقوق . ومعنى الفعل حق : صار حقا .

وانا ارى ان المصدر (حقة) يجيز لنا ان نقول : الدعوة الحقة ، لاننا لسنا في حاجة الى ا لاتيان بالصفة مذكرة لموصوف مؤنث ، مادام لدينا مصدر مؤنث ايضاً يفرض علينا ان نقول : الدعوة الحقة والقول الحق .

وقد خطأوا قبل ذلك من يؤنث المصدر (بحت) ومن يثنيه ويجمعه ، ولكن الصحاح ، واللسان ، والقاموس ، والتاج ، ومد القاموس ، ومحيط المحيط ، واقرب الموارد ، والوسيط اجازوا تأنيث المصدر (بحت) ، وتثنيته ، وجمعه وقول : قضية سياسية بحتة ، مع ان مصدري الفعل بحت هما (بحت) و (بحوتة) وليس معهما (بحتة) ، كما هو الحال في مصادر الفعل حق : حق ، وحقة ، وحقوق .

والمصدران (بحت) و (حق) هما ايضاً اسمان (كما تقول المعاجم كلها) يجب علينا ان نؤنثهما مع موصوفيهما المؤنث ، ونذكرهما مع موصوفيهما المذكر

فهل نقول : الدعوة الحق ، ام الدعوة الحقة ، ام نقول كلتيهما ؟

ارجو ان تزودوني برأيكم الموفق خلال الاشهر الثلاثة المقبلة ، لكي انشره في معجمي الجديد « معجم عثرات الادباء » مع الاستفتاء الاملائي عن كتابة همزتي الوصل والقطع ورسم تنوين النصب .

وتفضلوا في الختام بقبول شكري وشكر الضاد والناطقين .

محمد العدناني

الدراسة :

يبدو من سؤال السائل انه يشكك في ورود « عديد » بمعنى « كثير » و «عديدة» بمعنى « كثيرة » .

وموجب شكه — فيما يبدو — ان العديد لم يرد نعتاً بمعنى كثير في كتب اللغة الموثوقة عنده ، وان المنصوص عليه في الكتب الموثقة لكلمة « عديد » امران :

اما ان يكون مصدراً « لعد » بمعنى احصى ، اذ ان مصدرها عد ، و« عديد» واما اسما بمعنى العدد ، وعليه فـ « العديد » بالمعنيين المصدري والاسمي لايصلح ان يكون نعتاً بمعنى « كثير » لانه لايحمل معنى الوصفية « بالاضافة الى انه لم تنص كتب اللغة الموثقة على دلالته على معنى كثير .

هذا مايتأتى لنا توجيه رأيه به .

والجواب على ذلك مايلي :—

١— ان ورود « عديد» بمعنى كثير في مفردات الراغب الاصفهاني وفي معجم الوسيط (وهي المعاجم غير الموثقة عنده) يكفي للقناعة بصدق وروده ، وبجواز استعماله بهذا المعنى فالمصدران : مفردات الراغب والمعجم الوسيط من الوثاقة بمكان يصح الركون اليه ، وان لم يسنده ماوقف هو عليه في المعاجم الموثقة عنده اذ قد يكون مما وقفوا عليه وفات السائل ، اويكون مما استنبطوه من الاستعمالات العربية الموثوقة . ويقرب ذلك ما سنعرضه من شواهد .

٢— ان كلمة « العدد » و « العديد » بالمعنى الاسمي مما يصح ان ينعت بالقلة وبالكثرة فيقال عدد قليل ، وعديد قليل ، وعدد كثير وعديد كثير . فمما نسب الى السموأل بن عادياء :

تعيّرنا أنا قليل عديدنا فقلت لها ان الكرام قليل

ومما نسب الى « ذي الرمة » (في هجاء راعي ابل وقومه امرئ القيس بن سعيد ابن مناة :

ألاقبّح الله امرأ القيس انها كثير مخازيها قليل عديدها

وقال المتنبي :

يقـدن الفنـاء غـداة اللقـاء الى كل جيش كثيـر العديد

وقال الشريف الرضي :

ماضـرني لمـا فللـت غروبهـم اني كثرت لهم وقل عديدي

وهذا كاف لاثبات صلاحه للنعت بالقليل وبالكثير

٣ــ ان كلمة « العديد » وان كانت في اصل وضعها تعني العدد مطلقاً كثيرا كان او قليلاً إلا ان الاستعمال غيّر من مدلولها عند الاطلاق وجعلها تعني « العدد الكثير » ، كما جعل « العدة » تعني « العدة القوية » لامجرد العدة .

قال ابن مفرغ :

ان تركي ندى سعيد بن عثما ن بن عفان ناصرى وعـديدي

واتباعي اخا الضراعة واللـؤ م لَنقص وفوتُ شأو بعيـد

وكلمة « عديدي » هنا تشعر بانه يريد عددي الكثير الذي انتصر به ومما نسب للفرزدق :

اذا اجتمع الحيان «قيس» و«خندف» فثمّ « مَعَدّ » هامها وعديدهـا

يريد بالهام الخاصة من«معد» ، و« عديدها » العامة منها ، ولايستقيم بها مدح الا حين تعني العدد الكثير .

وقال ابو تمام يمدح محمد بن المستهل ويصفه بالنجدة والشجاعة :

ذو ناظر حدب (١)وسمع عائر(٢) نحو الطريد الصارخ المجهود

تلقـاه منفـردا وتحسب انـه من عزمه في عـدة وعديد (٣)

وقال يمدح الخضر بن احمد التغلبي :

قومت عزمه الاصالة والرم ح يقيم الثقاف من تأويده

ظاهرت من عتاده تغلب الغلـ ب لمجد،وكثرت من عديده

ومن غير شك انه يريد عتادا قويا وعددا من الاعوان كثيرا

وكذلك قوله يمدح خالد بن يزيد الشيباني :

---

١ – ناظر حدب : مشفق

٢ – سمع عائر : منتشر

٣ – قال الصولي في شرحه : يعني المال والسلاح والجيش

« مطر » ابوك ابو اهلة وائـل ملأ البسيطة عدة وعديدا

فما كان « مطر » وهو ابو « اهلة وائل » ليملأ البسيطة من عدة ضعيفة وعدد قليل ؟

وقال البحتري :

عدلوا الهضب من «تهامة» احلا مأ ثقالاً ورمل نجد عـديدا

وهل يعدل هضب « تهامة » باحلام خفاف ، او يعدل رمل نجد بعدد قليل؟

ومثله قوله :

واسط من ربيعة بن نـزار حيث يعلو البنى ويزكو العديد

وهل يزكو العدد وهو قليل .

وقوله :

خسأت عيونهم وقد طمحت له عدد عراض في العلى وعـديد

وهل تخسأ عيون الاعداء الا حين تكون العدد قوية ، والعدد كثيرا .

وقال السيد المرتضى يمدح فخر الملك البويهي

هي دولة مازلت ترأب شعبها وتـذب عنها كالئا وتـذود

من ذا الذي يرنو اليها طالبـا ولها ببابك عـدة وعـديد

وبغير شك فان تنكير « عدة » « وعديد » يدل على ان العدة قوية ،والعدد كثير .

ومن يرجع الى كلمة « العديد » عند الشعراء وغيرهم في مختلف العصور يراها تكادتتخصص للعددالكثير في حين ظلت كلمة العدد مترددة بين الكثير والقليل

قال احمد شوقي يمدح سعدا في وزارته التي الفها عام ١٩٢٤م منوها باطلاقها للسجناء السياسيين الذين حكمتهم المحاكم العسكرية الانكليزية في قصيدة يستهلها بقوله :

بابي وروحي الناعمات الغيدا الباسمات عن اليتيم نضيدا

الى ان يقول :

وجد السجين يداً تحطم قيده من ذا يحطم للبلاد قيـودا

ربحت من التصريح ان قيودها قد صرن من ذهب وكنّ حديدا

اوما ترون على المنابع عدة لاتنجلي وعلى الضفاف عديدا

ومن كل ماذكرنا من نصوص يمكن ان يُطمأن الى ان استعمال كلمة «عديد» بمعنى « كثير » حدث خلال تطور اصاب الكلمة من دلالتها على العدد المطلق الى دلالة على العدد الكثير بحيث اذا اطلق مجردا عن النعت بالكثير دل على الكثير . كذلك الحال في « عدة » فكما كانت تصلح للعدة القوية والضعيفة صار متبادراً منها العدة القوية .

ومثل هذا التطور في معاني المفردات لايمكن ان يقف لغوى في وجهه ، وليس من حق مؤلفي المعاجم اغفاله حين يجدونه متبادرا عند الاستعمال ، وان لم تنص عليه كتب اللغة القديمة . كذلك الحال في «عديدة» فكما قلنا في عديد انه بالاستعمال قد خلص لمعنى كثير كذلك فان عديدة قد خلصت بالاستعمال لمعنى كثيرة وهو استعمال لانجد مانعا منه ، وان مثل هذه التاء ليست للتأنيث وانما هي التاء التي تدل على الكثرة في مثل«ايام معدودة» يقابلها التاء التي في ايام معدودات ،فحين تريد القلة تجمعها جمع مؤنث سالما وحين تريد الكثرة تجمعها بالتاء المربوطة .

اما كلمة « عدة » التي نص اللغويون على أنها بمعنى الجماعة قلت او كثرت . فمن الجائز ايضاً ان يقال انها بالاستعمال عادت ادل على الكثرة وان كانت في الاصل صالحة للقلة والكثرة .

وبخصوص السؤال عن صحة قولهم : « كتب عدة» فلانرى مانعامن صحته كماصح : عدة كتب ويكون هذانظير العدد اذ يتقدم على المعدود ،واذ يتأخر ، فمن المستساغ والشائع ان يقال : عندي خمسة كتب وعندي كتب خمسة ، وللكتاب اجزاء اربعة ، واربعة اجزاء

ونظيره ويقرب منه قولنا : اصابنا نزر مطر ، واصابنا مطر نزر ، ووردنا جم ماء ووردنا ماءاً جمّا .

ولذلك لانجد مانعا من قبول ما استدركه المستشرق « دوزي» في معجمه باعتبارها استعملت بهذا المعنى بعد ان دون المعنى الأصلي لها .

٢— وبخصوص تفضيل ان يقال : «هذه هي الدعوة الحقة الى الجهاد» على قولنا : «هذه هي الدعوة الحق الى الجهاد » بحجة ان المطابقة بين النعت والمنعوت اولى

من عدمها فما كان هناك مصدران لفعل « حق » هما الحق والحقة ، فالنعت بالمطابق اولى من النعت بغير المطابق .

هذا التفضيل محل نظر لجملة امور .

١ــ ان النعت بالمصدر لدى كثير من النحاة سماعي . ولم يسمع النعت « حقة » مصدراً والمنصوص على سماعه كلمة « الحق » وقد نوه بذلك النحاة .

٢ــ يشترط في المصدر الذي ينعت به ان يكون نكرة ولم يسمع في نص فصيح النعت بالمصدر المعرفة الا في كلمات مخصوصة نُصّ عليها . منها كلمة« الحق » وليس منها كلمة« الحقة ».

٣ــ ان المطابقة بين النعت والمنعوت واجبة في غير النعت بالمصدر وغير جائزة فيه لان المصدر من حيث هو لايجمع ولا يؤنث وقد عدوا من القليل المسموع الذي لايقاس عليه قولهم امرأة ضيفة . فطابقوا بين المصدر ومنعوته .

٤ــ وقد اجازوا النعت بالمصدر المؤنث متى كان المصدر مسموعا بالتأنيث اصلا نحو رحمة وشفقة فان تاء التأنيث ملازمة لهما . وليس الامر كذلك في كلمة «الحقة» فان التاء غير ملازمة لها ،اذ أن التجرد من التاء هو الشائع في مصدر « حق » .

٥ــ ان المسموع في الكلام الفصيح النعت بكلمة « الحق » مصدرا وصفة وقد ورد ذلك مكررا في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي ، ولم يسمع النعت بـ « حقة » لاصفة ولا مصدرا .

قال تعالى : «هنالك الولاية لله الحقّ » . وفي الحديث من«رآني فقد رأى الحقّ »: يريد رؤيا صادقة ليست من اضغاث الاحلام .

٦ــ ومع ان بعض كتب اللغة نصت على ان فعل « حق » له مصدران « حقا » و « حقة » الا ان موارد الاستعمال والشواهد اوردت « حقة » اسما لامصدرا . جاء في التاج : الحق واحد الحقوق ، والحقة اخص منه يقال : هذه حقتي أي حقي . نقله الجوهري .

وجاء : الحقة : حقيقة الامر يقال :«لما عرف الحقة مني هرب». نقله الجوهري . وعلى هذا فليس في الاستعمال مايشهد بمصدريته .

٧— ان بعض الافعال له عدة معان وعدة مصادر كما في فعل « حق » والغالب الواقع في مثل هذه الافعال ان تختلف مصادرها باختلاف معانيها ، بحيث يكون للفعل بمعنى ما مصدر ويكون له بمعنى آخر مصدر غيره .ولكن بعض اصحاب المعاجم حين يوردون مادة الفعل يذكرون جملة مالها من مصادر ، من غير تفريق بين المعاني ، فيظن احدنا ان جميع هذه المصادر لمادة الفعل بكل معانيه فيبيح لنفسه ان يستعمل اي مصدر منها في اي معنى من معانيه.ولكنه حين يستأنس ببعض المعاجم الموثوقة وبالنصوص الفصيحة يشاهد الفرق بين المصادر في الاستعمال . ومصدر « حقة » لم يرد في جملة الاستعمال الا بالمعاني التالية الحقة :الداهية ، والحقة : النصيب ، والحقة : الحاقة بمعنى النازلة والحقة : حقيقة الامر ، وحقت الناقة تحق اذا كانت استكملت الثالثة ودخلت الرابعة .

لجملة ماتقدم من متابعة رأي كثير من النحاة أن يكون النعت بالمصدر سماعيا ولم يسمع النعت بـ « حقة » ومن كون النعت بالمصدر مقصوراً على النعت به نكرة— الا اذا سمع — « ولم يسمع النعت بالحقة معرفة ، انما سمع النعت « بالحق » معرفة . ومن كون النعت بالمصدر يلزم فيه التذكير والافراد ، الا فيما كان التاء فيه اصلية لازمة نحو « شفقة ورحمة » . وليست التاء في « حقة » لازمة .

يضاف الى ذلك ان الاستعمال على خلافه .

اة ماتقدم لانرى مبرراً لاستعمال النعت « الحقة » في قولهم « هذه الدعوة حقة الى الجهاد » ولا تفضيله على القول : « هذه هي الدعوة الحق الى الجهاد » .

هذا مابلغه الجهد ومن الله نستمد السداد .

الدكتور
عبد الرزاق محيي الدين